

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتماع هيئة عامة عادي



التقرير الإداري السنوي

لاتحاد المقاولين الفلسطينيين
الدورة التاسعة (2017-2019)
2018

أعضاء مجلس إدارة الاتحاد للدورة التاسعة (2017-2019)



السيد زاهر الحميدات
أمين سر الاتحاد



المهندس تاج الدين جمعه
النائب الأول لرئيس الاتحاد



المهندس رامي الخطيب
عضو مجلس إدارة



السيد مصطفى أبو التين
أمين الصندوق



السيد نور ياسين
عضو مجلس إدارة



المهندس مصطفى المصلح
عضو مجلس إدارة



السيد فايز العملة
عضو مجلس إدارة

اتحاد المقاولين الفلسطينيين

تأسس اتحاد المقاولين الفلسطينيين عام 1994 كمؤسسة نقابية غير ربحية قائمة على العضوية ومسجلة لدى الدوائر الحكومية الرسمية ويعتبر اتحاد المقاولين الفلسطينيين الممثل الوحيد للمقاولين في فلسطين حيث يضم كافة المقاولين المصنفين في فلسطين والبالغ عددهم (692) شركة.

يدير الاتحاد مجلس إدارة من (13 عضو) يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة في فلسطين محافظاً بذلك على وحدة الاتحاد في شطري الوطن (غزة، الضفة)، حيث بدأت هذه الدورة (الدورة التاسعة) بتاريخ 2017/04/15 ولمدة عامين.

يسعى الاتحاد لضم كافة المقاولين العاملين في قطاع الإنشاءات كونه الركيزة الأساسية لتمثيل هذا القطاع والدفاع عن مصالحه.

يتمتع اتحاد المقاولين الفلسطينيين بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وله بهذه الصفة حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياته وأهدافه وأن يقاضي وله أن يوكل عنه أي محامي في الإجراءات القضائية والقانونية.

يعمل الاتحاد بدأ بيد مع باقي المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال عضويته الفاعلة فيها، فالإتحاد عضو في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وعضو أساسي في لجنة التصنيف الوطنية وعضواً في مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس وعضواً في مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي ويعتبر الإتحاد عضواً فاعلاً في لجنة الشراكة والحوار بين القطاع الخاص والقطاع العام.

يحافظ الاتحاد على علاقات متينة مع الاتحادات العربية والدولية وهو عضو فاعل في اتحاد المقاولين العرب واتحاد مقاولي الدول الإسلامية.

أهداف الاتحاد

- 1- تنظيم مزاولة مهنة المقاوله والعمل على رفع مستواها بشتى الوسائل.
- 2- التعاون مع الجهات المختصة لتطوير وسائل وأساليب التخطيط للمشاريع وطرح العطاءات وتنظيم العقود وشروط تنفيذ الأعمال المتعلقة بها.
- 3- تشجيع استثمار رؤوس الأموال في إنشاء الصناعات المساندة لأعمال المقاوله والخدمات اللازمة لنموها.
- 4- التعاون مع الجهات المختصة في الأمور المتعلقة بأعمال المقاولات بما في ذلك تطوير عقد المقاوله وحل الخلافات المهنية المتعلقة بالتصميم والإشراف وتطوير الجوانب المهنية والفنية في المقاولات.
- 5- الدفاع عن مصالح الأعضاء والمحافظة على تقاليد وشرف مزاولة المهنة والمساعدة على حل الخلافات الناشئة بينهم.
- 6- تنمية قطاع المقاوله الوطني ومساهمته في اقتصاد البلاد وحماية مؤسسات المقاوله الوطنية من مخاطر المنافسة الضارة.
- 7- تمثيل قطاع المقاولات في عضوية الهيئات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية.

التقرير الإداري خلال الفترة

2018/04/15 - 2017/04/15

المقدمة :

حرصاً من الاتحاد في الحفاظ على وحدته من خلال إجراء الانتخابات في شطري الوطن ضمن مجلس إدارة واحد منتخب بطريقة ديمقراطية على الرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني الصامد فقد جرت انتخابات في المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية لمجلس إدارة الاتحاد للدورة التاسعة (2017-2019) بتاريخ 2017/04/15.

وخلال السنة الأولى من ولاية مجلس الإدارة الحالي حرص على العمل بجهود حثيثة من أجل متابعة كافة القضايا التي تهم المقاولين أو أية مشاكل تواجههم من خلال تذليل أية صعوبات وعوائق تمر بقطاع المقاولات، ومن أهم المواضيع التي حرص المجلس على متابعتها بجهود مضمّنية هي العمل على إقرار قانون مقاولي الإنشاءات الفلسطيني حيث توالى الاجتماعات واللقاءات والنقاشات لإنهاء صياغة القانون تمهيدا لإقراره من مجلس الوزراء الفلسطيني ومن ثم من سيادة الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله ورعاه بأسرع وقت ممكن، علماً بأن القانون تم عرضه على الحكومة الفلسطينية وحصل على القراءة الأولى والقراءة الثانية وجاري متابعته.

تم خلال هذه الفترة عقد اجتماعات دورية لمجلس الإدارة حيث بلغت خلال العام الأول للمجلس الحالي ما يقارب (15) جلسة وتخللها لقاءات عديدة مع أمناء سر وأعضاء لجان الفروع في كافة محافظات الضفة، بالإضافة إلى عقد عدد من الاجتماعات المشتركة لمجلس الإدارة مع المحافظات الجنوبية عبر نظام (Skype) من أجل متابعة ما يستجد من أمور وتم خلالها إصدار العديد من القرارات والتوصيات تهدف إلى تطوير عمل الاتحاد، كما قام وفد من مجلس إدارة الاتحاد في المحافظات الشمالية مكون من نقيب المقاولين في الضفة الغربية المهندس تاج الدين جمعه وأمين سر الاتحاد السيد زاهر الحميدات بزيارة إلى غزة حيث عقد مجلس الإدارة اجتماعاً مشتركاً في مقر الاتحاد غزة تم خلاله مناقشة موضوع القانون ومتابعة تعديلاته مع وزارة الأشغال العامة والإسكان تمهيداً لعرضه بالسرعة الممكنة على مجلس الوزراء من أجل اعتماده ورفع له سيادة الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله ورعاه لإقراره في حينه، كما تم بحث موضوع تعليمات تصنيف المقاولين. وتم خلال الزيارة عقد لقاء موسع مع أعضاء الهيئة العامة في المحافظات الجنوبية لمناقشة العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ويستعرض التقرير أبرز محطات عمل المجلس الحالي والإنجازات والنشاطات التي تمت خلال السنة الأولى من عمله وهي على النحو التالي:

أولاً-إنجازات ونشاطات مجلس إدارة الاتحاد: -

أ- المؤسسات الحكومية: -

1. وزارة الأشغال العامة والإسكان: -

قام مجلس إدارة الاتحاد بعقد العديد من الاجتماعات واللقاءات المكثفة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان الراعي الرسمي لقطاع الإنشاءات في فلسطين والشريك الاستراتيجي لاتحاد المقاولين الفلسطينيين لبحث العديد من القضايا المشتركة التي من شأنها المحافظة على مصلحة قطاع الإنشاءات بشكل عام ومصلحة شركات المقاولات بشكل خاص، وعليه تم عقد اجتماعات موسعة ومكثفة مع معالي الوزير الدكتور مفيد الحساينة وعطوفة وكيل الوزارة المهندس فايق الديك والدائرة القانونية لبحث العديد من القضايا ومن أهمها:

- مناقشة مسودة قانون الاتحاد من أجل العمل على إنهاء كافة المراحل المتعلقة بالمصادقة عليه تمهيداً لإقراره حيث تم رفع مسودة القانون لمجلس الوزراء وأقر بالقراءة الأولى والقراءة الثانية تمهيداً لرفعه لسيادة الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله ورعاه لإقراره وإصداره.
- تم توقيع مذكرة تفاهم ما بين اتحاد المقاولين الفلسطينيين ووزارة الأشغال العامة للتشاور وإيجاد حلول خلاقة وبما يتفق مع القانون في كافة الإشكاليات العالقة والطارئة التي قد تبرز في المشاريع التي تطرحها دائرة العطاءات المركزية.
- تم نقاش موضوع نقص الأيدي العاملة وانعكاساته على قطاع المقاولات مع معالي وزير الأشغال العامة والإسكان وعطوفة وكيل الوزارة عدة مرات ومن ثم تم إرسال كتاب لمعالي الوزير بخصوص نقص الأيدي العاملة في مناطق الضفة الغربية تحديداً وما نتج عنها من عرقلة كبيرة في سير أعمال المشاريع وانعكاساته على شركات المقاولات، وقد طالب الاتحاد الوزارة بإعادة النظر في المدة الزمنية للمشاريع القائمة وتحت التنفيذ وأن يتم احتساب أيام عمل إضافية للمشاريع القائمة بواقع 25% زيادة عن إجمالي الفترة الزمنية الأساسية للمشروع وجاري المتابعة بخصوص هذا الكتاب وهذا الموضوع.
- تم بالتوافق ما بين وزارة الأشغال العامة والإسكان واتحاد المقاولين تشكيل لجنة مكونة من اتحاد المقاولين ووزارة الأشغال العامة والإسكان ونقابة المهندسين من أجل دراسة وإيجاد حلول لعدد من المشاريع المتعثرة منذ سنين وقد باشرت اللجنة أعمالها.
- قام مجلس الإدارة بعقد عدة اجتماعات ولقاءات من أجل إعادة دراسة تعليمات تصنيف المقاولين حيث تم الاتفاق على الاستمرار في عمل الدراسة لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى تنعكس على قطاع الإنشاءات بأكمله.
- تم إقرار أيام العمل في رمضان (25) يوم كأيام عطل مبررة للعام الماضي 2017.
- قام المجلس بالتواصل بشكل شبه يومي مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لحل العديد من الإشكاليات لعدد من المقاولين.

2. المجلس الأعلى للشراء:-

يشارك الاتحاد ممثلاً بالنائب الأول لرئيس الاتحاد المهندس تاج الدين جمعه في عضوية المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام بناءً على قرار مجلس الوزراء والقاضي بتسمية أعضاء المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام برئاسة عطوفة وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان المهندس فائق الديك وعضوية كلاً من اتحاد المقاولين وممثلين آخرين عن عدد من الوزارات بالإضافة إلى ممثل عن الموردين وممثل عن اتحاد شركات التأمين، وممثل عن جامعة النجاح.

عقد المجلس اجتماعه الأول في هذه الدورة بتاريخ 2017/08/16 ومن أهم النقاط التي كانت محور النقاش في هذا الاجتماع هي الوثائق القياسية لمناقصات الأشغال واللوازم وهي عبارة عن عدة وثائق مطروحة من البنك الدولي لتكون بديلة لوثائق العقد الموحد، حيث طرح رئيس المجلس في ذلك الاجتماع إقرار هذه الوثائق تمهيداً لرفعها لمجلس الوزراء لإقرارها، إلا أن النائب الأول لرئيس الاتحاد طلب تأجيل الإقرار ومنح الاتحاد مزيداً من الوقت للتعلم في دراسة هذه الوثائق وللتأكد من كونها بديل يوفر التوازن والعدالة بين أطراف العقد موضحاً أن اتحاد المقاولين هو الطرف الأهم فيما يخص هذه الوثائق لأنها تمس جوهر عمل وحقوق ومصير المقاولين، وقد وافق المجلس على طلب النائب الأول لرئيس الاتحاد.

وبناءً على ذلك قرر مجلس إدارة الاتحاد تشكيل لجنة في اتحاد المقاولين برئاسة النائب الأول لرئيس الاتحاد وعضوية كل من المهندس خليل سلامة والمهندس عادل عودة والمهندس محمود حمادنة والمهندس جرير رضوان والمهندس فراس طييلة والمهندس أنور الزين، وعضوية المهندس حاتم جمعه كممثل عن نقابة المهندسين (بناءً على طلب مجلس إدارة اتحاد المقاولين) كما شارك المهندس مروان جمعه في عدد من هذه الجلسات.

وتقوم هذه اللجنة حالياً بدراسة الوثائق القياسية المطروحة من البنك الدولي ومقارنتها مع العقد الموحد والبحث عن الصيغ المناسبة لاعتمادها كوثيقة تحافظ على حقوق جميع أطراف العقد تمهيداً لطرحها على المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام لإقرارها.

3. وزارة المالية:

منذ استلام مجلس إدارة اتحاد المقاولين مهامه باشر بالتواصل مع وزارة المالية وبشكل مكثف من أجل تحصيل حقوق المقاولين وحل الإشكاليات العالقة للمقاولين حسب الآتي:

- شارك الاتحاد ممثلاً بالنائب الأول لرئيس الاتحاد المهندس تاج الدين جمعه في لجنة السياسات المالية المشكلة من مؤسسات القطاع الخاص (المجلس التنسيقي) ووزارة المالية حيث عقدت هذه اللجنة العديد من الاجتماعات وناقشت العديد من المواضيع ومنها موضوع الاسترداد الضريبية.
- تم عقد اجتماعاً مع معالي وزير المالية الدكتور شكري بشارة من خلال المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص ناقش فيه تأخر الدفعات وكذلك الخصميات على الاسترداد الضريبية.
- عقد الاتحاد ورشة عمل مع ممثل الضريبة الإضافية السيدة شفيقة القواسمي والسيد تيسير حمائل حيث جرى خلال هذا اللقاء نقاش مستفيض حول أليات الاسترداد الضريبية ونماذج الاسترداد.

- تمت المتابعة مع وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم لحل مشكلة مجموعة من المشاريع لأكثر من سبعة عشر مقاولاً من قطاع غزة كانت عالقة، وقد تم توقيع اتفاقية ما بين اتحاد المقاولين كممثل لمقاولي قطاع غزة ووزارة المالية تم من خلالها حل مشكلة هذه المشاريع وتم الدفع لجميع المقاولين.
- عقد المجلس خلال هذه الفترة عدة اجتماعات مع مدير عام الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة السيد لؤي الحنش وكذلك محاسب عام السلطنة السيد احمد الصباح تركزت على تسهيل وتسريع دفعات المقاولين وتسهيل معاملاتهم.
- عقدت لجنة السياسات المالية بتاريخ 2018/04/08 اجتماعاً ناقشت فيه العديد من المواضيع للقطاع الخاص ومن أهمها موضوع براءة الذمة وقد مثل الاتحاد النائب الأول لرئيس الاتحاد وحضرها عن وزارة المالية وكيل الوزارة السيد فريد غنام ومحاسب عام السلطنة السيد احمد الصباح ومدراء ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.
- قام المجلس بالتواصل بشكل شبه يومي مع وزارة المالية لحل العديد من الإشكاليات لعديد من المقاولين.

1- وزارة التربية والتعليم العالي:

- انطلاقاً من أهمية العمل والشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة فقد عقد مجلس إدارة الإتحاد لقاء مع معالي وزير التربية والتعليم العالي الدكتور صبري صيدم تم خلاله بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك مع التأكيد على أن إنجاز المشاريع المشتركة وبلورة خطة طموحة من شأنها تقديم الخدمات بالشكل الأمثل وتذليل كافة العقبات التي تواجه المقاولين خلال تنفيذهم للمشاريع والانتهاء منها، كما نظم مجلس إدارة الإتحاد وأمناء سر الفروع لقاءً مع الدائرة الهندسية في وزارة التربية والتعليم بحضور عطوفة الوكيل المساعد لشؤون الأبنية واللوازم المهندس فواز مجاهد ومدير عام دائرة الأبنية المهندس فخري الصفدي حيث تم مناقشة العديد من القضايا المشتركة التي تهم قطاع المقاولات وعلى رأسها موضوع المدة الزمنية للمشاريع وعدم توفر العمالة وأثرها على المدة الزمنية للإنجاز وموضوع تأخير الدفعات وأمور أخرى وتم الاتفاق على استمرار التعاون لحل جميع المشاكل التي تواجه المقاولين.
- تم ارسال كتاب لمعالي الوزير بخصوص نقص الأيدي العاملة في مناطق الضفة الغربية تحديداً وما نتج عنها من عرقلة كبيرة في سير أعمال المشاريع وانعكاساته على شركات المقاولات، وقد طالب الإتحاد الوزارة بإعادة النظر في المدة الزمنية للمشاريع القائمة وتحت التنفيذ وأن يتم احتساب أيام عمل إضافية للمشاريع القائمة بواقع 25% زيادة عن إجمالي الفترة الزمنية الأساسية للمشروع.
- قام المجلس بالتواصل بشكل دائم مع وزارة التربية والتعليم لحل العديد من الإشكاليات لعديد من المقاولين.

2- وزارة الحكم المحلي:

- استكمالاً لخطة مجلس الإدارة في خطة تطوير أداء الإتحاد عقد مجلس الإدارة لقاء مع معالي وزير الحكم المحلي الدكتور حسين الأعرج وعطوفة وكيل الوزارة محمد حسن جبارين ومدير عام الإدارة العامة للمشاريع المهندس عمر شرقية ومنسق مشاريع البنك الإسلامي المهندس محمد القاضي ورئيس قسم العطاءات المهندسة بهية الأسعد، حيث تم بحث موضوع نقص العمالة وأثرها على وقت المشروع وقد طلب الإتحاد من وزارة الحكم المحلي زيادة مدة تنفيذ المشاريع بسبب نقص العمالة الأمر

الذي له اثر كبير على المدة الزمنية للإنجاز، وموضوع تأخير الدفعات وموضوع صندوق البلديات حيث تم مناقشة إمكانية إيجاد مصدر للتمويل ليتم تعويض المقاول عن فرق العمل.

- بحث موضوع عدم تجاوب بلدية يطا بدفع مستحقات المقاولين حيث تم الطلب من الوزارة التدخل لإنهاء الموضوع.
- بحث موضوع قيام بلدية الشيوخ بطرح عطاءاتها على المقاولين غير المصنفين ومطالبتها بالالتزام بطرح عطاءاتها على المقاولين المصنفين فقط.
- ارسال كتاب لمعالي الوزير بخصوص نقص الأيدي العاملة في مناطق الضفة الغربية تحديداً وما نتج عنها من عرقلة كبيرة في سير أعمال المشاريع وانعكاساته على شركات المقاولات، وقد طالب الاتحاد الوزارة بإعادة النظر في المدة الزمنية للمشاريع القائمة وتحت التنفيذ وأن يتم احتساب أيام عمل إضافية للمشاريع القائمة بواقع 25% زيادة عن إجمالي الفترة الزمنية الأساسية للمشروع.
- قام المجلس بالتواصل بشكل دائم مع وزارة الحكم المحلي لحل العديد من الإشكاليات لعديد من المقاولين.

1- صندوق تطوير البلديات:

خلال هذه الفترة عقد مجلس إدارة الاتحاد اجتماعاً مع مدير عام صندوق تطوير وإقراض البلديات الدكتور توفيق البديري وطواقم العمل بالصندوق لمناقشة العديد من المواضيع ذات الأهمية مثل (مصادقة الاتحاد على التأهيل الفني للمشاريع، سقف المشاريع ودرجات التصنيف، الإنديكس، العملة، وحوالة الحق، والدفعات المالية المستحقة).

قام المجلس بالتواصل بشكل دائم لحل العديد من الإشكاليات مع المقاولين الذين ينفذون مشاريع لدى صندوق البلديات.

2- البلديات:-

1- بلدية رام الله:-

المشاركة في اللجنة التوجيهية لمبادرة مئة مدينة قادرة على مواجهة التحديات (100 Resilient Cities).

3- بلدية البيرة:-

عقد مجلس إدارة الاتحاد عدة لقاءات مع المجلس البلدي لبلدية البيرة وتم خلالها نقاش العديد من المواضيع تهم قطاع الإنشاءات والمقاولات في فلسطين.

3- بلدية نابلس:-

ومن ضمن نشاطات مجلس الإدارة ولجنة فرع الشمال تم لقاء رئيس بلدية نابلس السيد عدلي يعيش حيث تم خلال اللقاء بحث موضوع شكوى بعض المقاولين بعدم التزام البلدية بطرح عطاءاتها على المقاولين المصنفين وقد أبدى رئيس البلدية استعداد البلدية الكامل بالالتزام بطرح عطاءاتها على المقاولين المصنفين فقط وكما تم مناقشة العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك

